

جودة الأرباح المحاسبية

عبدالمعمر حسن إجبارة عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد / جامعة سرت
حسن أحمد الدراجي عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد / جامعة سرت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإجراءات والخيارات المحاسبية المتبعة في احتساب الأرباح المحاسبية، وعلى جودة هذه الأرباح التي تنتج من وراء هذه الإجراءات والخيارات، وقد أظهرت الدراسة أنه يمكن لمعدي المعلومات المحاسبية التأثير على أرقام الأرباح المحاسبية عن طريق المرونة الموجودة في ممارسة العملية المحاسبية، وقد أوصت الدراسة ببعض العوامل التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق جودة أعلى لأرقام الأرباح المحاسبية مثل جودة المراجعة، حوكمة الشركات، معايير المحاسبة المحكمة.

الكلمات الدالة: جودة الأرباح المحاسبية، الاستحقاقات، التقديرات الحكيمة الشخصية، السياسات المحاسبية الاختيارية، الأهمية النسبية، إدارة الإفصاح.

مقدمة:

إن أرقام الأرباح المحاسبية كأحد مؤشرات التقييم على أداء الشركات تكون ذات أهمية كبيرة لمستخدمي القوائم المالية على اختلاف أنواعهم، وذلك لمساعدتهم في تقييمهم لأداء هذه الشركات من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية مختلفة كلاً حسب أهدافه، ولذلك هم مهتمين بعرضها بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، على سبيل المثال حملة الأسهم الحاليين والمتوقعين يقيمون أداء الشركات باستخدام أرقام الأرباح لأغراض بيع وشراء الأسهم، المقرضين يستخدمون أيضاً أرقام الأرباح المحاسبية في إبرام اتفاقيات القروض لضمان التحصيل في الوقت المحدد للفوائد، العملاء الذين يقيمون استمرار عرض المنتجات والخدمات يستخدمون الأرباح أيضاً، وكذلك الأرباح

المحاسبية تستخدم من قبل الموظفين الذين يقيمون فرص العمل ومستوى ضمان الوظيفة، وبالتالي فإن مدى جودة التقارير المالية المعروضة تكون اهتمام هؤلاء من يستخدم هذه التقارير المالية للأهداف التعاقدية ولمتخذي القرارات الاستثمارية، والاهتمام الأكبر يكون بمدى جودة الأرباح المحاسبية المتضمنه في هذه التقارير المالية وبأنها تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لهذه الشركات، فالقرارات الاقتصادية السليمة تعتمد على التقييم الصحيح لأداء الشركات الذي يعتمد بدوره على أكبر درجة من مستوى الجودة العالية للمعلومات المحاسبية (أو بأكثر تحديد على مستوى الجودة العالية للأرباح المحاسبية) المتوفرة في القوائم المالية لمتخذ القرارات الاقتصادية، وبالاعتماد على نظرية الوكالة هناك تعارض في المصالح بين الملاك والمدراء، ولذلك فإنه عندما يكون للمدراء دوافع بالتلاعب بالأرباح المثبتة فهم يستطيعوا أن يفعلوا ذلك، بإظهار مستوى الأرباح المرغوب فيه على القوائم المالية والتي تكون غير دقيقة أو غير ذات جودة عالية ولا تعكس القيمة الحقيقية للشركة، وذلك لتحقيق مصالحهم الشخصية أو غير ذلك من الدوافع التي يمكن أن تكون سبب في التلاعب بالأرباح المحاسبية، فالمحاسبين لديهم وسائل عديدة متاحة للوصول إلى أي مستوى أرباح مرغوب فيه (راجع، 2001 Healy and Palepu).

مشكلة الدراسة:

بما أن الدخل المحاسبي يتكون من الاستحقاقات إضافة إلى التدفقات النقدية فمن خلال الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية يمكن للمدراء التأثير على الأرباح، فالاستحقاقات وتوقيت التدفقات النقدية يمكن أن تعدل للتحكم في التقارير المالية من حيث الأرقام المتضمنة فيها وجعلها أكثر احتواء للمعلومات المفيدة بشأن أداء الشركة المرغوب فيه، بالإضافة إلى ذلك فالمحاسبين يمكنهم وضع التقديرات الحكيمة المختلفة في القوائم المالية للتأثير على الأرباح المحاسبية، ومن ناحية أخرى هناك السياسات المحاسبية الاختيارية المختلفة التي يستطيع المحاسب الاختيار فيما بينها لإجراء المعالجات المحاسبية المختلفة التي لها تأثير مختلف على أرقام الأرباح المحاسبية، بالإضافة إلى استخدامهم الأهمية النسبية وتحكمهم بدرجة الإفصاح للمعلومات المحاسبية، وبما أن

الأرباح المحاسبية هي أحد نتائج عملية محاسبية تخضع لمجموعة من المعايير المحاسبية المرنة التي تحكم هذه العملية المحاسبية، والتي وجدت للوصول إلى مخرجات موضوعية والتي من بينها الأرباح المحاسبية قائمة على اتباع هذه المعايير، بذلك فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في التأثير الواضح من قبل معدي القوائم المالية على العملية المحاسبية من أجل الحصول على مخرجات مرغوب فيها ومن بينها "الأرباح"، وذلك في ظل وجود واتباع هذه المعايير المرنة التي يفترض بها أنها وجدت لتحقيق الموضوعية في المخرجات المحاسبية وإظهار الأرباح التشغيلية الفعلية والقيمة الحقيقية للشركة وتحقيق أعلى جودة للمعلومات المحاسبية للأداء التشغيلي العادي في ظل الظروف الاقتصادية السائدة، بذلك التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، يتمثل حول جودة الأرباح المحاسبية.

هدف الدراسة:

إن هدف هذه الورقة هو محاولة لتسليط الضوء على الإجراءات والخيارات المحاسبية الممكن اتباعها والمرتبطة بتحديد الدخل المحاسبي والتي يمكن للمحاسب الاختيار فيما بينها للتحديد الدخل المرغوب فيه، وإلى أي مدى يمكن أن ينتج عنها دخل محاسبي لا يعكس الأداء التشغيلي الحقيقي للشركات والقيمة الاقتصادية الحقيقية لها والتي قد ينتج عنها دخل محاسبي ليس بالجودة العالية والوقوع فيما يعرف بإدارة الأرباح، (Ronen and Yaari, 2008) "إدارة الأرباح تحدث متى المدراء يستخدموا أحكام في الإثبات المالي وتصنيف المعاملات لتغيير التقارير المالية لتظليل بعض المستثمرين بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على نتائج التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المثبتة".

وبالتالي في ظل هذه المعطيات سابقة الذكر ولتحقيق هدف الدراسة الرئيسي يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى جودة الأرباح المحاسبية، وهل هي تعكس بشكل حقيقي الأداء التشغيلي الفعلي للشركة والقيمة الحقيقية لها في ظل وجود ممارسات محاسبية مختلفة؟

الإجابة على السؤال الرئيسي في هذه الورقة تقودنا إلى طرح بعض النقاط التي يمكن أن تساعدنا في الوصول إلى الإجابة على السؤال الرئيسي وتحقيق هدف الدراسة، وهذه النقاط هي:

1 - يمكن للمحاسبين استخدام الاستحقاقات الاختيارية في آخر السنة المالية للتأثر على أرقام الأرباح المحاسبية.

2 - يمكن للمحاسبين استخدام تقديرات حكمية شخصية متفائلة أو متشائمة للتأثر على أرقام الأرباح المحاسبية.

3 - يمكن للمحاسبين استخدام السياسات المحاسبية الاختيارية للتأثير على أرقام الأرباح المحاسبية.

4 - يمكن للمحاسبين استخدام مفهوم الأهمية النسبية للتأثير على أرقام الأرباح المحاسبية.

5 - يمكن للمحاسبين أن يقوموا بإدارة الإفصاح للتأثير على أرقام الأرباح المحاسبية.

منهجية الدراسة:

إن هذه الدراسة تعتمد على المنهج التحليلي التفسيري للواقع المتمثل في أبعاد عملية احتساب الدخل المحاسبي، وما يمكن أن ينتج عنها من انطباعات منطقية لما يمكن أن يكون عليه جودة الدخل المحاسبي، وهل يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

عليه فإن الباقي من هذه الورقة سيقسم إلى الأجزاء التالية:

أولاً: جودة الدخل المحاسبي والعناصر التي تساهم في تحديد قيمته.

ثانياً: استعراض بعض الأساليب التي يمكن أن تؤثر في الدخل المحاسبي.

ثالثاً: محاولة الخروج بتوصيات والتي يمكن أن تحد من الممارسات التي تؤثر في جودة الدخل المحاسبي والوقوع في إدارة الأرباح.

أولاً: جودة الدخل المحاسبي والعناصر التي تساهم في تحديد قيمته.

1 - جودة الدخل المحاسبي:

جودة الأرباح مفهوم نظري لأن الجودة لا يمكن أن تلاحظ مباشرة وحتى الآن لا يوجد إجماع على خصائص الجودة العالية للأرباح، أغلب التعريفات تختلف بعضها عن بعض وهي تعتمد على صفات معينة للأرباح المحاسبية والتي تكون نتائج مرغوب فيها للتقارير المالية من وجهة نظر H أطراف مختلفة على سبيل المثال الباحث، واضعي المعايير، المستثمرون، المحللين الماليين، المراجعين. وبما أنه لا يوجد تعريف واحد لجودة الأرباح فأننا يمكن أن نستعرض وجهة النظر الاقتصادية حيث يشار إليه بالدخل الحقيقي حيثما ينظر إلى جودة الأرباح بالمدى الذي تثبت فيه الأرباح بإخلاص، (Hicks, 1939) يعرف الدخل بأنه القيمة التي يمكن أن تدفع كتوزيعات أرباح خلال الفترة المالية بدون التأثير على أصول الشركة. في هذا السياق تكون الجودة منخفضة بمقدار حجم عدم التطابق الموجود بين الأرباح المحاسبية المعلومة والأرباح الاقتصادية غير المعلومة.

Penmon and Zhang (2002a) على سبيل المثال يعرف جودة الأرباح على أنها "الأرباح المثبتة قبل البنود غير العادية والتي تكون بسهولة حددت على قائمة الدخل، حيث تكون الجودة جيدة إذا الأرباح تكون مؤشر جيد للأرباح المستقبلية. وبذلك تعتبر الأرباح ذات الجودة العالية هي "الأرباح المستقرة". بالمقابل، متى المعالجة المحاسبية تنتج أرباح غير مستقرة، تعتبر هذه الأرباح غير مستقرة ذات جودة منخفضة. وبشكل مشابه، (Lipe 1990) يعتبر الارتباط الذاتي في الأرباح هو الاستقرار في استمرار توليد الأرباح: فالأمر يتعلق بالدليل على توليد الأرباح وبحجمها، والاستمرار يعكس المدى الذي فيه فترة توليد الأرباح الحالية يصبح فترة دائمة من سلسلة الأرباح، إن استمرار الأرباح والذي يعتبر جوهر الأرباح يرجع غالباً إلى الأرباح المستقرة حيثما تعتبر الأرباح المستقرة أرباح ذات جودة العالية.

نستطيع أن نرى أن هذه الدراسات اعتمدت على خصائص السلاسل الزمنية لتعكس جودة الأرباح المحاسبية بمفهوم الاستمرارية والاستقرار وذلك لإمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وهذا ما سوف

يوقعنا في أحد نماذج إدارة الأرباح بسلوك متعمد من قبل المحاسبين ولتكون الأرباح مستقرة ومستمرة خلال الفترات الزمنية المتتالية حيث تمهيد الدخل "Earnings Smoothing" يكون مرغوب فيه لتتحقق الجودة العالية للأرباح وذلك بالارتباط بين توقيت التغييرات في الاستحقاقات وتوقيت التغييرات في التدفق النقدي التشغيلي للوصول إلى أرباح مستقرة ومستمرة و متى يكون أساس لتقييم أداء الشركات فإنها تستخدم تمهيد الدخل وذلك بزيادة الدخل (إذا الأرباح الحقيقية تكون تحت أساس تقييم أداء الأرباح) أو تخفيض الدخل (إذا الأرباح تكون فوق أساس تقييم أداء الأرباح). وفي هذه الحالة ومن وجهة نظر الاستقرار والاستمرارية هنا يوجد أرباح ذات جودة عالية ولكن بنظرة متفحصة إلى ما قد تم فعلا نجد أننا أمام احد الممارسات التي قد تكون مقصودة أو غير مقصودة (الاستحقاقات الاختيارية، تقديرات حكمية شخصية، السياسات المحاسبية الاختيارية، الأهمية النسبية، إدارة الإفصاح) وبالمحصلة فأنا أمام احد نماذج إدارة الأرباح وهو تمهيد الدخل (راجع). (Pornupatham, 2006; Karacaer and Pelin, 2010)

2 - الاستحقاقات الاختيارية:

الاستحقاقات تظهر متى يكون هناك تباين بين توقيت التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالصفة، الدراسات السابقة حاولت أن تميز بين الاستحقاقات الناتجة من مكاسب مبتكرة والاستحقاقات العادية. فقسمت الاستحقاقات إلى اختيارية وغير اختيارية. الاستحقاقات غير الاختيارية: هي الاستحقاقات التي تنشأ بسبب صفقات تمت في الفترة الحالية والتي هي عادية لأداء الشركة وإستراتيجية الأعمال واتفاقيات الصناعة وأحداث الاقتصاد الكلي والعناصر الاقتصادية الأخرى. أما الاستحقاقات الاختيارية: هي الاستحقاقات التي تنشأ بسبب الصفقات الغير العادية التي تمت بسبب الاختيار من بين المعالجات المحاسبية المختلفة من أجل ابتكار الأرباح (Ronen & Yaari, 2008). الاستحقاقات تنشأ كنتيجة للعملية المحاسبية وهي تكون جزء لا يمكن أن يتم تجنبه في أي نظام محاسبي. ومن هنا يأتي التسأل حول دور الاستحقاقات لتحديد جودة الأرباح؟ النتيجة الرئيسية للإثبات المالي هو صافي الدخل أو الأرباح كقياس للأداء، بما أن صافي الدخل

المحاسبية يتكون من التدفقات النقدية إضافة إلى إجمالي الاستحقاقات، وبما أن الأرباح تكون محصلة القياس لأداء الشركة والتي تم إنتاجها تحت أساس محاسبة الاستحقاق، فالاستحقاقات يمكن أن تستخدم لتعطي أفضل شكل لأداء الشركة.

دور الاستحقاقات في التقارير المالية تمت دراستها في العديد من الدراسات على سبيل المثال (Watts, 1977; Dechow, 1994) من وجهة النظر الإيجابية عملية محاسبة الاستحقاق تكون متفوقة بكثير عن المحاسبة النقدية البسيطة للأرباح (ضد التدفقات النقدية التشغيلية نفسها) فهي تكون أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (حيث قيست بشكل مباشر وغير مباشر). في حالة القياس المباشر للتدفقات النقدية المستقبلية، الأرباح أثبتت بأنها أفضل للتنبؤ بشكل التدفقات النقدية للفترة القادمة. (Dechow et al (1998) يقدموا دليل على أن أرباح الفترة الحالية تكون أفضل من التدفقات النقدية في الفترة الحالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. أما في حالة المقياس الغير مباشر للتدفقات النقدية المستقبلية، الأرباح أثبتت بأنها لها علاقة أقوى بالتغيرات في قيمة الشركة أو بأكثر وضوح بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة. Dechow (1994) أثبتت أن الأرباح تشرح جزء كبير من العوائد على الأسهم من ما تقوم به التدفقات النقدية. وبما أن الاختلاف بين الأرباح والتدفقات النقدية تكون الاستحقاقات المحاسبية، بذلك فإن الزيادة في قوة التفسير يمكن أن ينسب إلى الاستحقاقات المحاسبية. بالرغم من ذلك فإن الاستحقاقات يمكن أيضا أن تقدم عنصر تحولي في الأرباح والذي يخفض استخدام الأرباح لتقييم الأداء المستقبلي. السؤال الرئيسي يكون إلى أي مدى يجب أن تذهب الإدارة في مساعدة مستخدمين الأرقام المحاسبية بتكوين توقعات منطقية بشأن أداء الشركة من خلال اختيارهم للاستحقاقات ومتى تصبح هذه الأنشطة أداة للأرباح؟ كنتيجة لذلك الاستحقاقات يمكن أن تؤثر في جودة الأرباح، متى تكون هناك استحقاقات اختيارية مفتعلة من أجل ابتكار الأرباح.

3 - التقديرات الحكيمة الشخصية:

إن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها يسمح للمحاسبين باتخاذ العديد من التقديرات المحاسبية الحكيمة والتي لها تأثير مباشر على الأرباح المحاسبية المثبتة، المحاسبين يمكن أن يستخدموا التقديرات المحاسبية لجعل التقارير المالية أكثر احتواء على المعلومات المفيدة للمستخدمين، هذا ممكن أن يظهر إذا اختيرت تقديرات محاسبية محددة تفهم على أنها إشارات موثوق فيها للأداء المالي الحقيقي للشركة وفي هذه الحالة الإدارة توصل المعلومات الخاصة التي لديها بشأن أداء الشركة من خلال التقارير المالية المتضمنة للتقديرات المحاسبية المبنية أساسا على الأحكام الشخصية للمحاسبين بالرغم من ذلك المحاسبين أيضا يمكن أن يستخدموا تقديراتهم في الإثباتات المالية وتصنيف الصفقات للتأثير على التقارير المالية وإرسال إشارات لتظليل مستخدمي التقارير المالية بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة وبالتالي التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المثبتة في هذه الحالة الإدارة تمارس الأحكام الشخصية باستخدام البدائل المحاسبية المتاحة لإثبات المعاملات المالية لإرسال إشارات محددة مسبقا بشأن أداء الشركة من أجل تحقيق مكاسب شخصية. وهنا نرى أن للأحكام الشخصية للمحاسبين تأثير مباشر على تحديد الأرقام المحاسبية في القوائم المالية وبالتالي على الأرباح المدرجة في هذه القوائم وعلى جودة هذه الأرباح (راجع، Ronen & Yaari, 1994; Dechow, 2008).

4 - السياسات المحاسبية الاختيارية:

(1973) Gosman عرف التغيير المحاسبي بأنه "أي تغيير في طرق تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها". وفي نفس السياق (2001) Fields et al يفسر الاختيار المحاسبي بأنه أي قرار للاختيار المحاسبي والذي هدفه أولا يكون التأثير على مخرجات النظام المحاسبي المتضمنة في القوائم المالية المنشورة مع التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها. إن الاختيار بين الممارسات المحاسبية المختلفة يتم تحديدها عن طريق المحاسبين وفي حالة وجود

نية مسبقة فإن هذا الاختيار الواسع الانفتاح للطرق المحاسبية المختلفة يمكن أن يمارس من أجل التلاعب بالأرباح المحاسبية، الدراسات السابقة حاولت أن تربط بين استبدال الطرق المحاسبية والتأثير على أرقام الأرباح المحاسبية، (1969) Cushing قدم دليل بأن الإدارات تستبدل الطرق المحاسبية من أجل تحقيق نتائج مرغوبة، الشركات تطبق التغيير في السياسات المحاسبية في فترات محددة لتؤثر على الدخل الحالي المستهدف. (1975) Bremser درس التغييرات في الطرق المحاسبية والتقديرات، مثل طرق الاستهلاك، طرق المخزون، توقيت الاعتراف بالمصروفات، والتغيير في التقدير، والذي تم بواسطة 80 شركة خلال الفترة من 1965 إلى 1970، وجد أن هذه التغييرات تؤثر في الأرباح. وبذلك نرى أن الأرباح المستهدفة تكون الحافز لأجراء التغييرات المحاسبية الاختيارية من قبل المحاسبين مما يرجع بنا إلى طرح نفس التساؤل حول مدى جودة الأرباح المحاسبية في ظل التغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة في احتساب الدخل المحاسبي، ومن زاوية أخرى يمكن النظر إلى آثار التغيير في السياسات المحاسبية وعلاقتها بإدارة الأرباح، نجد أن (2001, p. 389) Clikeman et al يعرفوا إدارة الأرباح بأنها "الممارسة باتخاذ الخيارات المحاسبية أو توقيت القرارات التشغيلية لنقل الأرباح المثبتة اتجاه الهدف المرغوب"، هنا نرى أن أحد قنوات إدارة الأرباح يمكن أن تتم عن طريق السياسات المحاسبية الاختيارية، وبوجود الرغبة في مستوى أرباح محددة فإن المحاسبين يستطيعوا أن يؤثرها فيما يمكن أن تظهره القوائم المالية من أرقام مثبتة يمكن أن يستدل منها على أنها القيمة الحقيقية للأداء الاقتصادي للشركات والذي تم التأثير عليه باستخدام المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية بوجود عدت بدائل للمعالجات المحاسبية المختلفة والتي لها تأثير مباشر على الأرقام المحاسبية وبالتالي على جودة الدخل المحاسبي.

5 - الأهمية النسبية:

المعلومات المحاسبية تكون مقياس مفيد لأداء الشركات فالمعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية تعلم الأطراف المهمة بقيمة الشركة من خلال بيان أصول وخصوم الشركة وصفقات التي

تتم، فمستخدمو المعلومات المحاسبية يفترضوا أن الشركات تمتثل للمبادئ المحاسبية متى يقوموا بأعداد القوائم المالية والتي تصبغ صفة الموضوعية والحياد على المعلومات المحاسبية، هذا يكون صحيح عندما تكون تكلفة تطبيق المبادئ المحاسبية لا تفوق المنفعة من تطبيقها، فالطريقة التي يتم بها المحاسبة على معاملات الشركة قد لا تكون حسب المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، فهناك مفهوم الأهمية النسبية الذي يسمح للشركات باتباع أو عدم اتباع المبادئ المحاسبية إذا كان حجم الصفقة غير كاف ليعتبر مهم لمستخدم القوائم المالية، فإذا كان حجم قيمة للمعاملات صغير أو طبيعته تكون بشكل نسبي غير مهم مقارنة بالعمليات الرئيسية للشركة، فالشركة ربما تعتبر المعلومات المتعلقة بهذه المعاملات غير مهمة في هذه الحالة الشركة تستطيع أن لا تطبق الطريقة المحاسبية المقترحة بواسطة المبادئ المحاسبية وبدلا من ذلك تستخدم طريقة أقل تكلفة أو أكثر منفعة للمعاملات، ولكن هنا لا يوجد اتفاق حول المقياس أو المعيار الذي يمكن أن يكون الفيصل حول الأهمية النسبية لبند ما، فمقياس الأهمية النسبية لشركة معينة ربما يختلف عن شركة أخرى، والمقياس ربما أيضا يتغير خلال الوقت، فالأمر مرتبط بما تراه الشركة في حد ذاتها مهم أو خلاف ذلك.

الأساس يحتم على الشركة المحاسبة على المعاملات في طريقة تمتثل للمبادئ المحاسبية لكن الأهمية النسبية مفهوم يسمح للشركة بالمقياس والإفصاح عن المعاملات بشكل مختلف حسب القيمة والأهمية للبند، بالإضافة إلى أن مفهوم الأهمية النسبية للبند تقاس من جانب حجم التأثير الذي ينتج إذا المبادئ المحاسبية لم تتبع لذلك كل شركة لها الحق في تحديد ما هي البنود المهمة في إطار العمليات التشغيلية وكذلك تبرير تكلفة تطبيق والالتزام بالمبادئ المحاسبية في المحاسبة عن البنود المختلفة في ظل مفهوم الأهمية النسبية بالإضافة إلى ذلك نجد أن خصائص الشركة والسياسة العامة والبيئة الاقتصادية ودور الشخص الذي يراجع القوائم المالية ربما كلها تؤثر في أحكام الأهمية النسبية، وبما أن الأهمية النسبية تعطي الحق في اتباع المبادئ المحاسبية حسب الظروف التي تحددها الشركة فهذه الممارسة سوف يكون لها تأثير على مخرجات القوائم المالية ويمكن أن يكون وسيلة متاحة للمحاسبين بالمحاسبة والإفصاح عن المعلومات حسب رغباتهم

لتحديد النتائج النهائية لقياس أداء الشركة وهذا ما يطرح تساؤل عن مدى جودة الأرباح المعلن عنها في ظل وجود مثل هذه الممارسة " الأهمية النسبية" التي تؤثر مباشرة على الدخل المحاسبي (ارجع،،(Niamh and Sidney, 2005; Ahmad, 2009)

6 - إدارة الإفصاح :

للتعرف على تأثير مبدأ الإفصاح والتطبيق المحاسبي له والالتزام به على الدخل المحاسبي سنتناول هذا المبدأ من زاوية ارتباطه بمفهوم الأهمية النسبية حيث ينص مفهوم الأهمية النسبية على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي على البنود ذات الأهمية النسبية فقط في القوائم المالية وعدم اشمال القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للإفصاح عنها مما قد يسبب إرباكا للمستخدم وتظليلا له بل قد يفقده القدرة على التمييز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية هذا يعني أنه يجب الإفصاح عن المعلومات إذا كان عدم الإفصاح سوف يؤثر ويغير في أحكام وتقديرات متخذي القرارات حيث يعتبر الإفصاح وسيلة فعالة لتوصيل المعلومات لمتخذي القرارات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة ويتطلب الإفصاح أن تصمم وتعد القوائم المالية وكذلك المرفقات المصاحبة لها بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق الجوهرية المختلفة التي تؤثر على وضع الشركة خلال الفترة الحالية والمستقبلية ولتحقيق ذلك لابد من توفير المعلومات الضرورية واللائمة وعدم إخفاء المعلومات ونشرها بطريقة تساعد مستخدميها من فهم الحقائق المنشورة سواء كانت معلومات كمية أو نوعية فالطريقة التي تعرض بها المعلومات يمكن أن يكون لها تأثير على نتائج الأعمال للشركات فطريقة تصنيف البنود على سبيل المثال عادية أو غير عادية أو استثنائية تؤثر على الدخل المحاسبي من النشاط العادي أيضا المعلومات التي سوف تتضمنها القوائم المالية أو التي سوف تكون خارج القوائم المالية في صورة ملاحظات مرفقة أو قوائم إضافية سوف يكون له تأثير على نتيجة الدخل كذلك الأحداث المختلفة التي قد تحدث وتؤثر في العمليات التشغيلية للشركة والتي قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية والتي تؤثر في أرباح الشركة الحالية حيث يمكن أن توفر للشركة وضع تنافسي مريح أو مزايًا ودعم من السلطات في الدولة لفترة محدودة، وكذلك

يجب الإفصاح عن الأحداث والأمور الجوهرية اللاحقة المحتملة الوقوع والتي يمكن أن تؤثر في أرباح الشركة ومركزها المالي بأثر رجعي، هنا نرى أن الالتزام بمبدأ الإفصاح بالشكل الصحيح من عدمه يكون متروك لما يراه المحاسبين تطبيقاً لهذا المبدأ من حيث أهمية الأمر وهذا ما سوف يؤثر على نتيجة الأعمال للشركة وبالمقابل يطرح السؤال نفسه في ظل هذه الممارسة والالتزام بتطبيق هذا المبدأ حول مدى جودة الأرباح المحاسبية (راجع، 2004، (Mahammad et al.).

ثانياً: بعض الأساليب المتبعة التي يمكن أن تؤثر في الدخل المحاسبي.

الاستحقاقات الاختيارية وممارس الأحكام الشخصية والسياسات المحاسبية الاختيارية والأهمية النسبية و الإفصاح الكامل هي قنوات يمكن للمدراء اتباعها على حدا أو مجتمعة للتأثير على أرقام الدخل المحاسبي المتضمن في التقارير المالية على سبيل المثال، الاستحقاقات الاختيارية والتي تنتج من انتهاء الشركة سياسات ائتمانية مرنة في آخر السنة المالية وذلك بتخفيض سعر البيع ومنح فترات ائتمانية طويلة ومريحة لتحفيز العملاء على الشراء، وكذلك توقيت بيع الأصول والاعتراف بأرباح البيع وبالتالي زيادة ملحوظة في الإيرادات في آخر الفترة المالية. الأحكام الشخصية أيضاً تكون مطلوبة لتقدير أحداث اقتصادية عديدة مستقبلية مثل الحياة المتوقعة وقيمة الخردة للأصول طويلة الأجل، التزامات معاشات التقاعد، المعاشات الأخرى ما بعد الوظيفة، الضرائب المؤجلة، وتقدير نسب الانجاز والتكاليف في العقود طويلة الأجل، وتقدير القيم القابلة للتحصيل في حسابات العملاء، تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، بالإضافة إلى ذلك يجب على المحاسبين أيضاً أن يتخذوا بعض الأحكام في إدارة رأس المال العامل (مثل مستويات المخزون وتوقيت الشراء وكمية الشحنات) والتي تؤثر في التكلفة وصافي الإيرادات. المحاسبين أيضاً يستطيعوا أن يختاروا من بين طرق محاسبية مختلفة مقبولة لإثبات نفس الأحداث الاقتصادية مثل طريقة القسط الثابت أو طريقة القسط المتناقص للاستهلاك، أو طريقة الوارد أولاً صادر أولاً طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً طريقة المتوسط الموزون لتقييم المخزون. المحاسبين أيضاً يجب أن يتخذوا بعض القرارات في إطار مفهوم الأهمية النسبية للبند على سبيل المثال المحاسبة

برسمة بعض المصروفات أو تحميلها كمصروفات فترة مثل مصروفات البحوث والتطوير، الإعلانات، الصيانة. أخيرا المحاسبين يجب أن يقرروا كيف يتم تصنيف والإفصاح عن بعض الأمور والأحداث الجوهرية التي حدثت أو قد تحدث في المستقبل ويكون لها تأثير على أرقام الدخل المحاسبي على سبيل المثال التغير في الوضع التنافسي في السوق، أي مزايا أو دعم حكومي يساعد في زيادة الأرباح ، أي إعفاءات حكومية للضرائب أو أي التزامات أخرى مثل القروض الحكومية المتعثرة وفوائدها، أي أحداث حدثت أو من الممكن أن تحدث في المستقبل يكون لها أثر على أداء الشركة مثل الدعاوى القضائية القائمة أمام المحاكم والقوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في أداء الشركة (راجع، 2008، Ann).

الجدول التالي يبين بعض الأمثلة للأساليب المتبعة التي لها تأثير على أرقام الدخل المحاسبي:

الأمثلة	الأسلوب
<p>. تخفيض سعر البيع ومنح فترات ائتمانية طويلة.</p> <p>. توقيت والاعتراف بأرباح بيع الأصول.</p>	1 - الاستحقاقات اختيارية
<p>. تقدير الحياة المتوقعة وقيمة الخردة للأصول طويلة الأجل.</p> <p>. تقدير التزامات معاشات التقاعد والمعاشات الأخرى ما بعد الوظيفة.</p> <p>. تقدير الضرائب المؤجلة.</p> <p>. تقدير القيم القابلة للتحصيل في حسابات العملاء.</p> <p>. تقدير نسب الانجاز والتكاليف في العقود طويلة الأجل.</p> <p>. تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية.</p> <p>. تقدير مستويات المخزون وتوقيت الشرار وكمية الشحنات.</p>	2 - التقديرات الحكمية الشخصية

<p>. الاختيار بين طريقة القسط الثابت أو طريقة القسط المتناقص للاستهلاك.</p> <p>. الاختيار بين طريقة الوارد أولا صادر أولا، طريقة الوارد أخيرا صادر أولا، طريقة المتوسط الموزون لتقييم المخزون.</p>	<p>3 - السياسات المحاسبية الاختيارية</p>
<p>. معالجة مصروفات البحوث والتطوير والإعلانات كمصروفات إيرادية أو رسميتها.</p> <p>. معالجة الصيانة كصيانة عادية أو غير عادية.</p>	<p>4 - الأهمية النسبية</p>
<p>. قوانين حماية المنتجات المحلية التي تمنع دخول المنتجات الأجنبية للدولة.</p> <p>. المنح والدعم المالي للصناعات المحلية من قبل الدولة.</p> <p>. الإعفاءات الضريبية والإعفاء من دفع قيمة القروض والفوائد المترتبة عليها.</p> <p>. الأحداث التي من الممكن أن تحدث في المستقبل مثل ربح أو خسارة دعوى قضائية سيكون لها تأثير على أداء الشركة.</p> <p>. أي اكتشافات جديدة لمصادر المواد الأولية تكون رخيصة أو قد تعطي وفورات في التكلفة بشكل أو آخر لفترة محدودة.</p> <p>. ابتكارات جديدة لتطوير المنتجات قد تساعد في الحصول حصة سوقية أكبر.</p>	<p>5 - إدارة الإفصاح</p>

ثالثا : الخاتمة:

مع وجود المعايير المحاسبية المختلفة التي تحدد الممارسة المحاسبية والتي وضعت لتكون المعلومات المحاسبية مصبوغة بطابع الموضوعية والحياد ولتعكس الأداء الحقيقي للشركات من واقع الأنشطة التشغيلية وانعكاس للظروف الاقتصادية على أداء الشركات إلا أن القائمين على العملية المحاسبية يمكن أن يستخدموا هذه المعايير بشكل يحقق لهم أهداف شخصية ولا تعكس الأداء الحقيقي لهذه الشركات وذلك بوجود المرونة التي تتمتع بها هذه المعايير المحاسبية، وبالاستناد لنظرية الوكالة والفلسفة القائمة على تعارض المصالح بين الملاك والإدارة نجد أن الحافز متوفر للإدارة لانتهاج سلوك انتهازى بإظهار المعلومات التي ترغب هي في بيانها والتي لا تمثل الأداء الحقيقي للشركة، أن الدخل المحاسبي يكون نتيجة عملية قياس تتم على الأمور والأحداث التي وقعت ضمن منظومة متكاملة تحكم بواسطة معايير محاسبية مختلفة يقوم بها العنصر البشري بموضوعية وبدون تحيز ولكن لضمان قدر من أن نتيجة الأعمال كمقياس لأداء الشركات تعكس الأداء الحقيقي الموضوعي لهذه الشركات وضمان وجود مستوى جودة معقولة للدخل المحاسبي أو حتى على الأقل تبيان وبشكل عادل وموضوعي الظروف المحيطة التي ساهمت إلى الوصول إلى هذه النتائج يجب على القائمين على العملية المحاسبية أن يكونوا مستعدين لأتباع الطرق التي تضمن بشكل أو بآخر أعلى درجة من جودة المعلومات المحاسبية التي تعكس المركز المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال للشركة ويجعلها مؤشر لقياس الأداء يمكن الاعتماد عليه من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية.

الأرباح المرغوبة يمكن أن يتم الوصول إليها بواسطة أحد الطرق المذكورة سابقا أو مع بعض مجتمعة " الاستحقاقات الاختيارية، التقديرات الحكمية الشخصية، السياسات المحاسبية الاختيارية، الأهمية النسبية، الإفصاح الكامل" هذه الوسائل هي متاحة للمحاسبين لاستخدامها للوصول إلى الهدف المرغوب، أن المحاسبين يقوموا باتباع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها في اتخاذ التقديرات والأحكام المختلفة من أجل إعداد القوائم المالية لذلك لا يكون من السهل التحقق من

درجة جودة الأرباح المحاسبية لأنهم يمكن أن يقوموا باتباع الوسائل التي تم مناقشتها سابقا بكل دقة ومهنية ليبينوا أن ما تم الإعلان عنه من أرقام محاسبية إنما تعكس الأداء الحقيقي للشركة وبأعلى جودة يمكن تحديدها وبذلك أن أثبات عكس ذلك يكون من الصعب ولكن ربما هناك بعض النقاط الرئيسية التي يمكن التوصية بها أو الاعتماد عليها من أجل تحقيق أعلى جودة ممكنة للأرباح المحاسبية وهي كالتالي:

جودة المراجعة:

جودة المراجعة عرفت بأنها العمليات التي تطبق بحيث أن المراجع سوف يكتشف الانحرافات في القوائم المالية للشركات وبعد ذلك سوف يقوم بالإبلاغ عنها في تقرير المراجعة (DeAngelo, 1981b; Palmrose, 1988; Bartov et al., 2001) هذا يعني أن عمل المراجعين يجب أن يكتشف المعلومات الخاطئة ويبلغ عن هذه المعلومات حتى يقدموا خدمات ذات جودة عالية، إن خدمات المراجعة تتعلق بشكل أساسي بالمعلومات التي تنشر في القوائم المالية للشركات، والمراجعين يستخدموا مجموعة من البيانات للتحقق من صحة هذه المعلومات وذلك لأجل إصدار رأي مناسب، في هذه الحالة الكفاءة المهنية والاستقلالية ينظر إليها كأساس يجب أن يتوفر لتقديم جودة مراجعة عالية، إن الكفاءة المهنية العالية التي يمكن أن تساعد في إمكانية اكتشاف العيوب في النظام المحاسبي تتطلب مراجعين يتمتعوا بمهارة عالية والذين يستطيعوا استخدام تقنيات متقدمة بالإضافة إلى برامج فعالة لاكتشاف هذه العيوب في القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك يجب توفر الاستقلالية الكاملة لدى المراجعين حتى يبلغوا عن هذه العيوب الموجودة في القوائم المالية متى يتم اكتشافها حتى يتسنى تحقيق جودة مراجعات عالية المستوى، أن المراجعين متى يتمكنوا من تقديم جودة مراجعة عالية فإنهم سوف يستطيعوا أن يلعبوا دور مهم في الحد من الممارسات الإدارية التي تحاول أن تظهر بيانات غير حقيقية عن أداء الشركة والتلاعب بأرقام الأرباح المحاسبية (راجع، Kinnunen and Koskela, 2003; Goncharov, 2005; Caramanis and Lennox, 2008).

خلاصة القول وبالاعتماد على ما تقدم وحتى يستطيع المراجعين أن يساعدوا في تقديم أرباح محاسبية ذات جودة عالية يجب أن يقدموا جودة مراجعات عالية ولكي تطور جودة خدمات مهنة المراجعة يجب تبني البرامج التي تساعد على الرفع من كفاءة المراجعين وتدعم استقلاليتهم، وهذا ما تحتاجه أي عملية مراجعة عالية الجودة، ومن هنا يأتي دور الجهات المسؤولة على تنظيم مهنة المراجعة في دعم هذان العنصران للرفعي بمستوى المهنة من أجل قيامها بمهامها على الوجه المطلوب وذلك من خلال دعم وتنمية قدرات المراجعين وإكسابهم مهارات فنية جديدة تتطلبها التحديات الناتجة من مواجهة المتغيرات التكنولوجية والتطورات الاقتصادية المتلاحقة بكل الطرق والوسائل الممكنة على سبيل المثال التدريب والتعليم المستمر للمراجعين عن طريق إيفادهم للتدريب داخل وخارج الدولة للرفع من التأهيل العلمي والعملية، تبادل الخبرات عن طريق المشاركة وإقامة المؤتمرات الدولية والمحلية و الندوات والبحوث، توفير المكتبات المزودة بالمراجع والنشرات والدوريات. بالإضافة إلى السعي لإصدار قوانين حكومية، مبادئ محاسبية ومعايير للمراجعة ودليل لآداب وسلوك المهنة ملزمة تساعد على تحقيق بعض العوامل التي تساعد في رفع من كفاءة المراجع ودعم استقلاليتهم.

حوكمة الشركات:

ظهرت حوكمة الشركات بالدرجة الأولى لحماية أموال المستثمرين من السلوك الانتهازي الذي يمكن أن تتبعه الإدارة من أجل الاستحواذ على أموال المستثمرين وبإيجاز وإذا قمنا باستعراض تعريفات حوكمة الشركات الواردة في الأدب المحاسبي نجد أن هناك عدت تعريفات ولكن تم الاتفاق على أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الآليات والإجراءات والأنشطة القانونية والتمويلية والمحاسبية التي من خلالها يتم ضمان دقة التقارير المالية لحماية أموال المستثمرين، وقد تم تحديد ثلاثة آليات رئيسية لحوكمة الشركات هي " هيكلية الملكية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة" (راجع، La Porta et al. 2000; Klein, 2002b; Xie et al. 2003; Goncharov, 2005).

فمن الناحية التاريخية ومرورا بالأزمات الاقتصادية المتلاحقة نجد أن قوانين حوكمة الشركات لعبت دور مهم في تحسين أداء الشركات والتقليل من الأزمات وإفلاس الشركات فلقد تطور هذا الدور وتوسع نطاقه وتمثل في توفير تقارير المخاطرة والتحقق من الإجراءات الرقابية واختبارات مدى الالتزام أن وجود وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل فعال في أي بيئة اقتصادية سوف يساعد على الرفع من جودة الأرباح المحاسبية بشكل خاص وإعداد قوائم مالية على درجة عالية من الدقة والشفافية والإفصاح والمصادقية ولعل الأهداف التي تسعى مبادئ حوكمة الشركات إلى تحقيقها تصب في نفس السياق للأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها والتي هي الحصول على جودة عالية للأرباح المحاسبية فعلى سبيل المثال تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق التالي:

- ضمان النزاهة والدقة والشفافية والوضوح في القوائم المالية.
- توفير هياكل إدارية تساعد على محاسبة الإدارة على أداءها.
- ضمان وجود قوائم مالية على أسس محاسبية سليمة وذلك بتوفير محاسبين ومراجعين مستقلين.

وبهذا العرض البسيط لمفهوم حوكمة الشركات وما يمكن أن تحققه من أهداف يمكن أن تساهم في الرفع من جودة القوائم المالية وبذلك نجد أن حوكمة الشركات هي أحد الحلول التي يمكن اتباعها للحد من قيام الإدارة من التلاعب بالأرباح المحاسبية وتوفير أرباح محاسبية على درجة عالية من الدقة.

المعايير المحاسبية:

المعايير المحاسبية تقدم خيارات محاسبية مختلفة ولذلك ربما ينتج عنها أرباح محاسبية بجودة مختلفة فالأرباح متوقع أن تكون أقل جودة تحت أي نظام متهاون والذي يترك مجال كاف لاتخاذ الأحكام الشخصية ومن جانب آخر نجد أن المعايير المحاسبية المحكمة يمكن أن تلعب دور كبير في الرفع من درجة جودة الأرباح المحاسبية، فبرغم من ذلك وعلى سبيل المثال نجد أنه إلى الآن مازال غير مؤكد وبشكل لا يدع مكان للشك، ما إذا كانت الاختلافات المنظورة في الممارسات

المحاسبية للكيانات الاقتصادية التي تستخدم الأطر المحاسبية المختلفة، كان نتاج للمساحة العريضة المسموح بها للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، لذلك نجد ومن منظور آخر مثلا أن معايير المحاسبة الدولية (IAS) International Accounting Standards ما يعرف الآن بمعايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) و المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية U.S. Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) قورنت دائما كمجموعتين وكإطارين محاسبين متنافسين لتحديد القيمة المتعلقة بالأرباح فالدراسات تشير إلى أن المعايير المحاسبية المحكمة والمتشددة ربما تقود إلى إيجاد أرباح محاسبية ذات جودة عالية (راجع، Ewert and Wagenhofer, 2005; Chen et al. 2007; Jeanjean and Stolowy, 2008).

وبذلك وفيما يتعلق بهذا العامل يجب إيجاد أو الاعتماد على نماذج للمعايير المحاسبية تكون الأكثر صرامة وتشديد لتحقيق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق بعض النقاط التالية:

- يجب تبني المعايير المحاسبية التي تقدم قوائم مالية بدرجة عالية من جودة المعلومات والتي تمثل بصورة عادلة وحقيقية للمركز المالي ونتائج الأعمال.
 - يجب تبني المعايير المحاسبية التي تقلل من تعدد الخيارات المحاسبية في الممارسة المحاسبية.
 - يجب تبني المعايير المحاسبية التي تقلل من حرية إصدار الأحكام الشخصية.
 - يجب تبني المعايير المحاسبية التي تزيد من درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
- وفي الأخير فإن التوصية الرئيسية التي يمكن أن تقدمها هذه الورقة، هو الانتباه إلى كل ما هو يمثل ممارسة مشبوهة ولو بطرق قانونية بقصد أو بغير قصد للتأثير على أرقام الأرباح المحاسبية، والحد منها وتقييدها للوصول إلى الهدف من إعداد القوائم المالية، الذي هو تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة، التي تعكس المركز المالية ونتائج الأعمال للشركات حتى يتمكن المستخدم للمعلومات المحاسبية من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

المراجع :

- Ahmad, H, J. (2009). The Implications of materiality concept on accounting decision making. *Revista Empresarial Inter Metro/ Intero Business Journal Spring 5 (1)* p.22.
- Ann B. Murphy. (2008). The Influence of international accounting standards on companiss' choice of accounting methods. *Advances in Accounting, Finance and Economics, 1 (1)*.
- Bartov, E., Gul, F. A., & Tsui, J. S. L. J. S. L. (2001). Discretionary–accruals models and audit qualifications. *Journal of Accounting and Economics, 30(3)*, 421–452.
- Bremser, W. G. (1975). The Earnings Characteristics of Firms Reporting Discretionary Accounting Changes. *Accounting Review, 50(3)*, 563–573.
- Caramanis, C., & Lennox, C. (2008). Audit effort and earnings management. *Journal of Accounting and Economics, 45(1)*, 116–138.
- Chen, Q. I., Hemmer, T., & Zhang, Y. U. N. (2007). On the Relation between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earnings Management. *Journal of Accounting Research, 45(3)*, 541–565.
- Clikeman, P. M., Geiger, M. A., & O'connell, B. T. (2001). Student perceptions of earnings management: The effects of national origin and gender. *Teaching business ethics, 5*, 389–410.
- Cushing, B. E. (1969). An Empirical Study of Changes in Accounting Policy. *Journal of Accounting Research, 7(2)*, 196–203.
- DeAngelo, L. E. (1981b). Auditor size and audit quality. *Journal of Accounting and Economics, 3(3)*, 183–199.

- Dechow, P. M. (1994). Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. *Journal of Accounting and Economics*, 18 (1) 3–42.
- Dechow, P., Kothari, S., Watts, R., (1998). The relation between earnings and cash flows. *Journal of Accounting & Economics* 25, 133–168.
- Ewert, R., & Wagenhofer, A. (2005). Economic Effects of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings Management. *Accounting Review*, 80(4), 1101–1124.
- Fields, T. D., Lys, T. Z., & Vincent, L. (2001). Empirical research on accounting choice. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1–3), 255–307.
- Goncharov, I. (2005). *Earnings Management and Its Determinants: Closing Gaps in Empirical Accounting Research* (first ed.): Peter Lang.
- Gosman, M. L. (1973). Characteristics of Firms Making Accounting Changes. *Accounting Review*, 48(1), 1–11.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1–3), 405–440.
- Hicks, John R. (1939). *Value and Capital: An Inquiry Into Some Fundamental Principles of Economic Theory*. Oxford: Clarendon Press.
- Jeanjean, T., & Stolowy, H. (2008). Do accounting standards matter? An exploratory analysis of earnings management before and after IFRS adoption. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(6), 480–494.
- Karacaer, S., & Pelin, Ā. z. (2010). The Relationship Between The Audit Firm and Earnings Management?: An Empirical Study in Istanbul Stock Exchange. *Turkish Association of Accounting & Finance Akademicians*(48), 60–74.

- Kinnunen, J., & Koskela, M. (2003). Who Is Miss World in Cosmetic Earnings Management? A Cross-National Comparison of Small Upward Rounding of Net Income Numbers among Eighteen Countries. *Journal of International Accounting Research*, 2, 39–68.
- Klein, A. (2002b). Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, 33(3), 375–400.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (2000). Investor protection and corporate governance. *Journal of Financial Economics*, 58(1–2), 3–27.
- Lipe, Robert. (1990). The relation between stock returns and accounting earnings given alternative information, *The Accounting Review*, 65 (Vol. 1), 49–71.
- Mahammad, J, A. Kamran, A and Darren, H. (2004). Disclosure compliance with national accounting standards by listed companies in South Asia. *Accounting and Business Research*, 34 (3) : 183– 199.
- Niamh, B and Sidney, G. (2005). The Impact of materiality: accounting's best kept secret. *Asian academy of management journal of accounting and finance*, 1, 1–3.
- Palmrose, Z.–V. (1988). An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality. *Accounting Review*, 63(1), 55.
- Penman, S. and X .Zhang. (2002a). Accounting conservatism, quality of earnings, and stock returns. *The Accounting Review*, 77 (2) : 237– 264.
- Pornupatham, S. (2006). An Empirical Examination of Earnings Management, Audit Quality and Corporate Governance in Thailand: *Perceptions of Auditors and Audit Committee Members*. *Unpublished PhD, Cardiff, Cardiff*.
- Ronen, J., & Yaari, V. (2008). *Earnings Management, emerging insights in theory, practice, and research* (firt ed.): Springer.

Watts, Ross L. (1977). "Corporate Financial Statements, A Product of the market and Political Processes," *Australian Journal of Management*, (April), pp, 53-75.

Xie, B., Davidson, W. N., & DaDalt, P. J. (2003). Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. *Journal of Corporate Finance*, 9(3), 295-316.

